

وينبغي وجوب الحجج أن يطرحه تقليد الجاسة
أن لم يكن منسكاً كلياً فإن الطهارة واجبة بقدر الامكان
وإن أمنا الثوب من ذلك الدم أكثر من قدر الدم ثم
حسبه لأنه نجاسة غليظة هذا إذا علم أو غلب ظنه أنه
إذا غسل لا يتجتم ثانياً قبل أداء الصلوة ليكون الغسل
مفيداً ولو كان الثوب الذي أصابه ذلك الدم مجالاً
لو غسله تجس قبل الفراغ من الصلوة ثانياً جازماً
أن لا يغسل هذا هو المختار للفقوى وقيل لا بد أن
يغسل في وقت كل صلوة مرة وصلاً العذر إذا منع
الدم ونحوه عن الخروج بعلاج يخرج من أن يكون صاحب
عذر لأنه يمكن الصلوة مع الطهارة الكاملة لعدم
المتناول لهذا المعنى المقصد لا يكون صاحب عذر
بخلاف الجاهل إذا احتست ومنعت الدم عن الخروج
حيث لا يخرج من أن يكون حائضاً لأن صفة الحيض
إذا تقررت لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم
بجلاء العذر فإنه متعلق بحقيقة الخروج الثابت
وأمر توجب جل بوجدهم يخرج منها ما سد يد

هو

مطل هو سائل وقد صار نسبه متاعداً فتقضى
منه ثم سأل الفقيه التي لم تكن سائلة تقضى
ذلك وضوءه لأن الجسد حتى قروح متعددة لا
قحة واحدة فصاعداً غير جرحين في موضعين
من البدن أحدهما لا يرقا أو توفراً لاجله ثم سأل
الأخرى هذا المسئلة المختار إذا كان الدم
يخرج من أحدهما أو صار به صاحب عذر فتقضى
ثم سأل الذي لم يكن يسيل يقضى وضوءه كما قلنا
وصلاً الحدث الدائم ليس من يتصل به خروج حدث
من غير انقطاع بل هو من لا يفيض عليه وقت صلوة
كاملة الأولى والثانية التي استدل به بوجده منه فيه وهذا
تعريف صاحب العذر في البقاء بعد تقرر كونه من جنس
عذر فما دام بوجده منه في كل وقت صلوة ولو تم فمؤانق
على أنه من صاحب عذر لكن تقرر استداً إنما يكون بيان
لا يمكن أن يتوعد ويصلي خالياً من العذر الذي
استدل به من أقام وقت صلوة المأزوم فيسقط في الثوب
سواء بوقت بل كانت طهارة الصفرة كما يشتهر في الأقا